وليد سالم *

# المشروع الصهيوني في فلسطين: آفاق الاكتمال والانكفاء، وحالة الأبارتهايد

## مدخل نظري مفاهيمي

لا يزال البحث الأكاديمي غير قادر على سبر أغوار حركة المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين والإمساك أبستمولوجيًا بكافة تلابيبه، ولعل جزءًا من أسباب ذلك يكمن في أن هذا المشروع يراوغ الباحث حوله، من خلال حركاته المخادعة،و "طبيعته الإسفنجية" كما سماها عبد الوهاب المسيري (المسيري،١٩٩٠)، بوصفه مشروعًا يمتلك أهدافًا مسكوتًا عنها إلى حين، يبطن ولا يفصح، ينتهج سياسة الإرجاء بدلًا من الحل النهائي والشامل (أزولاي، وأوفير ٢٠٠٨)، ويستند في فعله إلى ديمومة المؤقت (أوفير، ٢٠٠٦)، إلى حين نضوج الظروف المواتية ليقوم بالترسيم القانوني (وفق قانونه) للوقائع التي يفرضها على الأرض.

لعل الحل الأبستمولوجي لهذه الإشكالات يكمن في محاولة مقاربة المشروع الصهيوني دون الارتهان المطلق إلى براديغم ثابت يتم التعامل معه بشكل مغلق، بل إضافة براديغمات أخرى له كإضافة الاحتلال و الأبارتهايد مثلًا إلى الاستيطان الاستعماري في حالتنا، كما فعلت هنيدة غانم (غانم، ٢٠١٨)، وكذلك دون التعامل مع براديغم الاستيطان الاستعماري بصورة حدِّية تجعله جامدًا وغير قابل للإغناء والإثراء بالاستناد إلى دراسة تجاربه التي تمت خارج النطاق الغربي، ومنها تلك التي فشلت في الجزائر وزيمبابوي، وتلك المستمرة في فلسطين دون أن تحقق حلمها في الانتصار التام على الشعب الأصلي حتى الآن.

ترتسم هنا (في حالة المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين) حالة تكسر كل البراديغمات المطلقة المغلقة وتتحداها، فهذا المشروع استمر

* باحث ومحاضر في جامعة القدس.

بعد نشوء الدولة وأبقى على نظرته التوسعية خارج حدوده، كما استمر في التوسع داخليًا على حساب أراضي وبيوت وأملاك من يفترض أنهم قد أصبحوا مواطنيه من أبناء الشعب الفلسطيني، شعب البلاد الأصلي. لم تنه الدولة هذا المشروع بل بقي قائمًا في جوفها هي، تمارسه بذاتها، كما تدعم فواعل غير دولانية للقيام بتوسيعه كمنظمة غوش إيمونيم السابقة، و"مجلس المستوطنات ليهودا والسامرة وغوش قطيف (ييشع)، ومنظمات "تمرد" و"شباب التلال" و"لا- فاميليا" و"إلعاد" و "عطيرت كوهانيم"، وحركات أمناء جبل الهيكل المزعوم الهادفة إلى إعادة بنائه على أنقاض المسجد الأقصى. يتناقض هذا كله مع المفاهيم النظرية حول الدولة بوصفها كيانًا له أرض محددة يعيش فوقها شعب محدد، تحكمه حكومة واحدة. هذا ما يجعل دولة إسرائيل دولة "حاضر استعماري" "لا دولة طبيعية كما أشار الباحث في مقال سابق نُشر في هذه المجلة (سالم، خريف ٢٠٢٠، أ). ويزيد الأمر استغلاقًا الطبيعة التناقضية لأفعال هذه الدولة بين التوسع والانكفاء، ففي حين تقوم هذه الدولة بالتوسع الاستيطاني الاستعماري خارج حدودها الأولى لعام ١٩٤٨، هي في المقابل انسحبت من سيناء في سبعينيات القرن الماضي، وأعادت الانتشار خارج المدن الفلسطينية بين أعوام ١٩٩٤- ١٩٩٦، وخرجت من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، ومن غزة عام ٢٠٠٥، وفي السنة نفسها فككت المستعمرات الاستيطانية في غزة وجنين. وفي العام ٢٠٢٠ أوقفت تحويل الضم الفعلي الجاري على الأرض الفلسطينية إلى ضم قانوني وفق القانون الإسرائيلي كجزء من التزاماتها في اتفاق أبراهام المعقود مع الإمارات العربية المتحدة في العام ذاته. أي من هذه الحالات هي حالات انكفاء نهائي، وأي منها تمثل حالات انكفاء مؤقتة قابلة للرجوع عنها؟ سؤال آخر يزيد الأمر تعقيدًا على تعقيد.

يقابل الحالات أعلاه، التي تبدو كحالات انكفاء، حالات أخرى للتوسع، لعل منها وصول عدد المستوطنين المستعمرين في القدس الشرقية والضفة الفلسطينية إلى ما يزيد على ٧٠٠ ألف نسمة، واتساع نطاق مشاريع توسيع القدس الكبرى لتصل إلى البحر الميت شرقًا، ومشارف الخليل جنوبًا، وحتى منتصف الطريق نحو مدينة نابلس شمالًا. يترافق ذلك مع توسيع النويات التوراتية في اللد ويافا، وعرض شركة عميدار لبيوت يافا وعكا الفلسطينية القديمة للبيع، واستمرار توسع عملية التوسع الاستيطاني الاستعماري في النقب؛ أي توسع الدولة الاستيطاني الاستعماري داخليًا على حساب من تعتبرهم مواطنيها، وهكذا.

يترتب على ما تقدم، أن المشروع الاستيطاني الاستعماري ينكفئ في ما يتوسع، والعكس بالعكس، كما أنه يكمن داخل توسعه انكفاء وفق تفكيكية دريدا الرافضة للثنائيات المتقابلة (دريدا، ٢٠٠٨). من جهة أخرى فإنه في توسعه يصبح أقرب إلى الانكفاء بفعل اتساع حالة الاحتكاك والصدام مع الشعب الأصلي، سيما وأن التوسع يتم ليس إلى جانب الشعب الأصلي كما ادعى ايزنشتات عن مرحلة ما قبل ١٩٤٨، المستمرة بعد ١٩٤٨، وكذلك بعد ١٩٦٧ (ايزنشتات، ١٩٦٧). في المقابل فهو يزداد توسعا مع انكفائه، حيث يمتد في مناطق أخرى غير التي انكفأ منها، كما عبر عن ذلك شارون عندما قرر الانسحاب من غزة حيث قال إن هذا الانسحاب يهدف إلى تركيز الاستيطان الاستعماري في الجليل والنقب والقدس، و"يهودا والسامرة" (مواسي، ٢٠١٤).

إضافة لدراسة حالات الانكفاء المتوسع، أو التوسع المنكفئ في إطار المشروع الاستيطاني الاستعماري لفلسطين، هنالك مسألة مقاومة الشعب الأصلي والتفاعلات الإقليمية والدولية معه، التي يمثل نقص دراستها ثغرة أخرى في الدراسات الاستيطانية الاستعمارية التي نظرت للاستيطان الاستعماري بوصفه حتمي النجاح لكونه "بنية، لا حدثًا" وفق التعبير الشهير لباتريك وولف (وولف، ٢٠٠٦). يترتب على ذلك ضرورة توسيع الإطار التحليلي الاستيطاني الاستعماري لردم فجوات تناقضه مع الأبارتهايد والاحتلال العسكري التي تطرحها بعض الدراسات في إطار تقابلات ثنائية (إما.. أو)، ومعالجة حالة انكفائه وتوسعه بوصفهما وحدة واحدة من التوسع المنكفئ، أو الانكفاء المتوسع، وتحليل دور مقاومة الشعب الأصلي والعوامل الداخلية (داخل المشروع الاستيطاني الاستعماري ذاته)، والإقليمية والعالمية رسمية وشعبية كعوامل مؤثرة في تحديد الاتجاهات والمسارات المتعرجة للمشروع الاستيطاني الاستعماري.

بناءً على ما تقدم من إطار نظري مفاهيمي، تهدف الأجزاء اللاحقة من هذه المقالة إلى التحقق

**إضافة لدراسة حالات الانكفاء المتوسع، أو التوسع المنكفئ في إطار المشروع الاستيطاني الاستعماري لفلسطين، هنالك مسألة مقاومة الشعب الأصلي والتفاعلات الإقليمية والدولية معه، التي يمثل نقص دراستها ثغرة أخرى في الدراسات الاستيطانية الاستعمارية التي نظرت للاستيطان الاستعماري بوصفه حتمي النجاح لكونه «بنية، لا حدثًا» وفق التعبير الشهير لباتريك وولف (وولف، ٢٠٠٦).**

من أسئلة ذات علاقة بما ورد أعلاه: كيف يمكن فهم انكفاءات/ توسعات المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين والمنطقة؟ هل هنالك براديغم واحد قادر على تفسير ذلك؟ هل يتم استبدال المشروع الاستيطاني الاستعماري إلى حالة كلية من الأبارتهايد الذي يعتمد على استغلال الأيدي المحلية وممارسات التمييز ضد الشعب الأصلي بما يؤدي إلى جعل مدى ديمومته مرتبطًا باعتماده على هذه الأيدي العاملة وعلى مدى مقاومة الشعب الأصلي لمظاهر التمييز؟ أم أن الاعتماد على الأيدي العاملة المحلية هو مؤقت ويتم في ظروف تمنع حدوث تمازج اجتماعي بين المستغلين (بكسر الغين)، والمستغلين (بفتح الغين)، نظرًا لاستخدام نموذج "مستعمرة المزارع الإثنية كما سماها غرشون شافير (شافير،٢٠٠٢، ص. ١٥٠)، والممارس إلى حين نشوء ظروف تتيح المباشرة بمشاريع الطرد إلى الخارج (هذا في ما تستمر مشاريع الطرد الداخلي طول الوقت)؟ ما هي العوامل الإسرائيلية الداخلية، والفلسطينية والإقليمية والدولية رسميًا وشعبيًا التي تؤثر على التوسع/ الانكفاء للمشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين؟ ما هو دور اتفاقيات السلام والتطبيع الفلسطيني والعربي في ذلك؟ هل تسير إسرائيل نحو الزوال كما تتنبأ تحليلات بعضها علماني وبعضها ديني؟ أم أنها لا تزال مشروعًا لم يكتمل بعد ويكابد من أجل الوصول إلى ذلك الاكتمال؟

سيتم بعد الإجابة على هذه الأسئلة استخلاص بعض الاستنتاجات حول منهجيات البحث في المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين.

## المشروع الاستيطاني الاستعماري بين التوسع والانكفاء

طرحت أرض إسرائيل المخصصة لشعب إسرائيل في البداية على أنها تمتد من "النيل إلى الفرات"؛ أي إلى كل بقعة وطأتها أقدام اليهود في التاريخ القديم. وفي العام ١٩١٩ طرحت المنظمة الصهيونية العالمية خريطة لأرض إسرائيل تتضمن كل فلسطين وأجزاء واسعة من الأردن، وهضبة الجولان، وأجزاء من جنوب لبنان بما يضمن تحويل مياه نهر الليطاني إلى الدولة اليهودية، والعريش في سيناء (جريس، ٢٠١٥، ص. ٥٠- ٥٣).

ويعود الانكفاء الأول للمشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين عن الخارطة المذكورة إلى العام ١٩٢٢ حيث قبلت قيادة الحركة الصهيونية التنازل عن شرق الأردن بوصفها جزءًا من "أرض إسرائيل" التي كانت مخصصة حسب تصريح بلفور لإقامة "الوطن القومي في فلسطين"، ولم يقبل التيار التنقيحي بقيادة فلاديمير جابوتنسكي هذا "التنازل" في عشرينيات القرن الماضي. وتلت قيادة الحركة الصهيونية هذا الانكفاء بآخر عندما قبلت بمشروع التقسيم الذي طرحته اللجنة الملكية البريطانية - لجنة بيل القاضي بتقسيم ما تبقى من فلسطين بعد فصل شرق الأردن عنها بين دولتين فلسطينية ويهودية، وتعزز ذلك عام ١٩٤٧ بقبول الحركة الصهيونية بقرار التقسيم رقم ١٨١ الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك، مع استمرارها في الوقت ذاته على طموحها لاحتلال كل أراضي فلسطين، وهو ما عبر عنه بن غوريون منذ العام ١٩٤٦، واستمر يخطط له لاحقًا لإقامة إسرائيل على ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من أرض فلسطين

(سخنيني، ٢٠١٢، ص. ١٠٢)؛ أي على مساحة أوسع من المساحة التي منحها إياها قرار التقسيم، وكذلك أوسع مما قامت عليه دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨.

يشير ما تقدم إلى أن الانكفاء في حالة الصهيونية في فلسطين يحمل خاصية التوسع، فالصهيونية كانت تمتلك صفرًا من أراضي فلسطين حتى نشوء المستعمرات الصهيونية الأولى فيها في القرن التاسع عشر، لذا فإن ما حصلت عليه الصهيونية في صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم عام ١٩٢٢ يمثل ربحًا صافيًا للصهيونية، وكذلك الحال بالنسبة لتقسيمي ١٩٣٧ و١٩٤٧. ولذلك يترتب النظر إلى مفهوم الانكفاء هنا بوصفه انكفاءً يتعلق بطموحات الصهيونية التوسعية المستقبلية، وليس انكفاءً عما حققته على الأرض من وقائع تعتبر ربحًا صافيًا لها. من هنا جاء الصراع بين القيادة الصهيونية الرسمية التي كانت تقبل بما تحقق من توسع محافظة في الوقت ذاته على مطالبتها بما تبقى لتحقيقه في مرحلة لاحقة، وبين التيار التنقيحي الذي كان يعتبر قبول ما تحقق على أنه تنازل عن الطموحات الصهيونية الأوسع. وفي كلتا الحالتين فإن كلا التيارين لم يتخليا عن طموحاتهما حين ذاك بالتوسيع اللاحق لما تحقق عام ١٩٤٨. القيادة الصهيونية الرسمية بإعلانها أنها ستواصل العمل للسيطرة على كل أرض فلسطين (دون شرق الأردن)، والتيار التنقيحي الذي طالب بالتوسع بما يشمل شرق الأردن واستمر في هذا المطلب حتى بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث وقعت اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية، مما جعل الليكود (الذي هو استمرار للتيار التنقيحي) يقبل بإخراج الأردن من "أرض إسرائيل" لتكون هي الدولة الفلسطينية وإن كان ذلك بإدارة هاشمية أردنية (نتنياهو، ١٩٩٥).

تواصل انكفاء الصهيونية عن طموحاتها التوسعية بعد إقامة الدولة، حيث اضطرت للانسحاب من قطاع غزة بضغط أميركي عام ١٩٥٧، بعد أن احتلتها عام ١٩٥٦ في خضم العدوان الثلاثي الإسرائيلي - البريطاني- الفرنسي على مصر آنذاك. وقد كانت التوجهات المطروحة إسرائيليًا على مستوى الحكومة تطالب بتفريغ غزة من لاجئيها الذين قدموا إليها من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وضمها إلى إسرائيل كما يفصّل عصام سخنيني (سخنيني، ٢٠١٢).

لحق هذا الانكفاء توسع العام ١٩٦٧ في أراضي الضفة الغربية، وهضبة الجولان، وسيناء. وحينها تناقض التياران الصهيونيان المركزيان مرة أخرى بين تيار العمل الذي طالب ببقاء الأراضي الفلسطينية والمصرية والسورية المحتلة خلال الحرب وديعة بيد إسرائيل لاستخدامها كورقة مساومة لتوقيع اتفاقيات تطبيع مع مصر والأردن وسوريا، ومن جهة أخرى اعتبر حزب جاحال (الليكود لاحقًا)، أنه قد تمت العودة إلى أرض الآباء والأجداد في "يهودا والسامرة" القديمتين، وهي الأرض التي يجب عدم التزحزح عنها قيد أنملة، أو التنازل عن أي شبر منها، ورفض أي تسويات مع العرب بخصوصها.

من المفارقة أن تيار الليكود الرافض للتنازلات الإقليمية عما تم احتلاله عام ١٩٦٧، هو الذي وافق على الانسحاب من سيناء، وتفكيك مستعمرة "يميت" فيها، بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر عام ١٩٧٨، وتضمنت الاتفاقية أيضًا موافقة إسرائيل على حكم ذاتي في الضفة وغزة، وإن تمت تسميته بـ "الحكم الإداري الذاتي". كان ذلك إيذانًا بحصر "أرض إسرائيل" بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ومعها هضبة الجولان المحتلة من سورية في العام ذاته. وقد ورد من الليكود لاحقًا أن الانسحاب من سيناء ليس تنازلًا منه، وإنما يمثل تطبيقًا لقرار ٢٤٢ بصيغته الإنجليزية التي نصت على "انسحاب إسرائيل من أراض عربية محتلة عام ١٩٦٧" بعكس صيغته الفرنسية التي نصت على الانسحاب من "الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧". وبالتالي يعتبر الليكود أنه يكون قد طبق قرار مجلس الأمن بشكل كامل من خلال انسحابه من سيناء التي مثلت ٩١ بالمئة من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وفق نتنياهو (نتنياهو، ١٩٩٥، ص. ١٧٣).

وبعكس حكومة الليكود التي قررت الانسحاب من سيناء، فإن حكومة حزب العمل برئاسة إسحق رابين قد وافقت، في إطار اتفاقيات أوسلو ١ لعام ١٩٩٣، وأوسلو ٢ لعام ١٩٩٥، على إعادة انتشار "Re-Deployment" الجيش الإسرائيلي خارج مراكز التجمعات السكنية للمدن الفلسطينية في الضفة العربية كلها ما عدا مدينة الخليل، وليس الانسحاب منها. وتضمنت اتفاقية أوسلو ٢ بنودا حول حق القوات الإسرائيلية بالدخول إلى تلك المدن من أجل إجراء "مطاردات ساخنة". أكملت حكومة نتنياهو الأولى إعادة الانتشار من جزء من مدينة الخليل ضمن اتفاق "بروتوكول

الخليل"(H1) الذي وقع عام ١٩٩٧، وكان هذا أول وآخر اتفاق نفذه نتنياهو لإعادة الانتشار خارج المناطق الحضرية الفلسطينية.

في العام ٢٠٠٠، جاء انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، في ظل إدارة حزب العمل ليأخذ معنى آخر حيث مثّل تراجعًا عن مخطط الحركة الصهيونية لأرض إسرائيل الذي كان يشمل جزءًا من جنوب لبنان مما يضمن السيطرة على مياه نهر الليطاني وتحويلها إلى إسرائيل. مع تراجعها عن سيناء سابقًا، تكون إسرائيل تراجعت أيضا عن طموحاتها التوسعية في لبنان، بحيث بقي لها كل أرض فلسطين، والجولان السوري. تغيّر هذا الوضع قليلًا مع انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة عام ٢٠٠٥ بقرار من حكومة الليكود برئاسة أريئيل شارون، وهو القرار الذي أدى إلى انقسام الليكود وخروج شارون منه ليشكل حزب كاديما. والسؤال هنا هو: هل يمكن النظر إلى سحب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة بوصفه قرارًا نهائيًا لا رجعة عنه؟ أم أنه قرار مؤقت إلى حين توفر ظروف لاحقة تسمح لإسرائيل بالتخلص من الغزيين؟ ينطبق السؤال نفسه على تفكيك المستعمرات الإسرائيلية التي كانت مقامة على أرض جنين، فهل كانت هذه الإزالة نهائية، أم حدثًا قابلًا للتراجع عنه لاحقاً؟ سيحاول القسم بعد التالي من هذا المقال تقديم تفسير لذلك.

## هل تحول المشروع الاستيطاني الاستعماري إلى حالة أبارتهايد؟

يمثل هذا السؤال شقًا آخر للتساؤل عما إذا كان المشروع الاستيطاني الاستعماري يشهد حالة انكفاء؟ استعرض القسم السابق سؤال الانكفاءات المادية للمشروع الاستيطاني الاستعماري، وهنا تتم مناقشة وجه آخر للانكفاء يتعلق بالسؤال عما إذا كان المشروع الاستيطاني الاستعماري ينكفئ من حيث الجوهر، وذلك بتحوله عن محتواه الاستيطاني الاستعماري ليصبح حالة أبارتهايد؟

كلمة الأبارتهايد Apartheid هي كلمة من اللغة الأفريكانية التي تعود للمستوطنين البوير الهولنديين الذين استعمروا جنوب إفريقيا منذ العام ١٦٥٢، وتعني الكلمة حرفيا "التنمية المنفصلة"(Apartness)، ولكن"ضمن وحدة سياسية - اقتصادية"(زريق ودكور، ٢٠١٨، ص. ٦٦)، ويشمل الأبارتهايد جوانب الاستثناء السياسي والتهميش الاجتماعي والتمييز القانوني (بن دور، ٢٠١٥). وقد أطلقت الأمم المتحدة على الأبارتهايد تسمية "الفصل العنصري" في"الاتفاقية الدولية لمكافحة جريمة الفصل العنصري" التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٣، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٦. وحسب تلك الاتفاقية فإن الفصل العنصري يعتبر جريمة تشمل أوجهها: ١) حرمان أي عضو في فئة، أو فئة كاملة من الحق في الحياة والحرية الشخصية عبر القتل، أو إلحاق أذى خطير جسدي أو نفسي، او السجن والتوقيف. ٢) فرضها لظروف معيشية تهدف للهلاك الجسدي جزئيًا أو كليًا. ٣) إصدار قوانين للحد من المشاركة في الحياة السياسية والحرمان من مختلف حقوق الإنسان. ٤) تقسيم السكان من خلال تشريعات تخلق معازل وتنتزع الملكيات والحق بها، وتمنع الزواج المختلط. ٥) فرض الاستغلال والعمل القسري على أسس عنصرية. ٦) اضطهاد مناهضي الفصل العنصري وملاحقتها. وكان قد سبق هذه الاتفاقية أخرى حملت اسم"الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٥، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٩(الأمم المتحدة/ مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان www.ohchr.org).

اشتقت الأمم المتحدة هذه المظاهر لجريمة الفصل العنصري من مظاهرها في جنوب أفريقيا خلال حكم الأبارتهايد، لكن إدراج هذه المظاهر في وثيقة أممية يجعلها محظورة عالميًا.

تتوفر في السياق الفلسطيني- الإسرائيلي مظاهر الأبارتهايد المذكورة على صعيد الممارسات الإسرائيلية ضد كل الفلسطينيين سواء داخل حدود ١٩٤٨، أم في ممارساتها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. ينطلق تطبيق الأبارتهايد على حالة السيطرة الإسرائيلية على فلسطين (تقرير بيتسيلم، ٢٠٢١، وهيومان رايتس ووتش، ٢٠٢١)، من اعتبار موضوع نكبة ١٩٤٨ منتهيًا، وأن مسؤوليات إسرائيل تقتصر على ممارساتها ضد الفلسطينيين الباقين في بلادهم منذ قيامها عام ١٩٤٨ فصاعدًا، بدون أي مسؤولية تجاه نكبة ١٩٤٨ وقضية اللاجئين الفلسطينيين التي ترتبت عليها. من جهة أخرى فإن إدخال موضوع النكبة واللاجئين إلى لائحة مسؤوليات إسرائيل عنها، يجعل

النقـاش يتحـول إلى ممارسـات الاسـتئصال (elimination) مثـل اقتـلاع الفلسـطينيين وترحيلهـم وإحـلال اليهـود مكانهـم بمـا هـي عمليـة مسـتمرة تجعـل النكبـة حالـة متواصلـة حتـى اليـوم. يسـتدعي ذلـك "إعـادة تعريـف مصـدر الغبـن الواقـع بالفلسـطينيين عـلى أنـه تكويـن دولـة إسرائيـل وليـس ممارسـاتها" (كيـال، ٢٠١٨، ص. ٣٤٤). ويعيـد ذلـك الأمـر بالتـالي إلى التحليـل الاسـتيطاني الاسـتعماري وعلـم الاسـتعمار المقـارن الـذي يتضمـن مظاهـر أبارتهايـد هـي أعراضـه، ولكنهـا ليسـت جوهـره.

مـع مـا سـبق، تكونـت مـع نشـوء السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية عـام ١٩٩٤، حالـة أشـبه بحالـة التنميـة المنفصلـة التـي نشـأت في جنـوب أفريقيـا مـن خـلال إنشـاء دول للسـود أطلـق عليهـا اسـم "البانتوسـتانات" خاضعـة لنظـام الأبارتهايـد الـكلي ولسـيطرته مـن جهـة، ويتـم حصـر مواطنـة السـود داخلهـا مـن جهـة أخـرى. بالتطبيـق عـلى فلسـطين، مـع تشـكيل السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية أصبحـت لدينـا بانتوسـتانات، لكـن "هـذه تكابـر ولا تعـترف بواقعهـا الأليـم هـذا "(بشـارة، ٢٠٢٠، ص. ١٠٥). ويذهـب يفتاحئيـل وجـوردون أبعـد ممـا ذهـب إليـه بشـارة حيـث اعتـبرا أن اتفـاق أوسـلو قـد كـسر المـشروع الاسـتيطاني الاسـتعماري، وحولـه إلى مـشروع "أبارتهايـد زاحـف" كمـا أسـمياه، حيـث نشـأت تنميـة منفصلـة تقـوم عـلى وضـع الفلسـطينيين خلـف جـدار بحيـث يصبحـون غـير مرئيـين، وتتوقـف إسرائيـل عـن حكمهـم المبـاشر حيـث تـم تحويـل هـذا الحكـم المبـاشر للسـلطة الفلسـطينية (جـوردون، ٢٠١٢، يفتاحئيـل ، ٢٠١٢).

يعالـج بشـارة ويفتاحئيـل وجـوردون مظاهـر الأبارتهايـد التـي نشـأت في فلسـطين المحتلـة عـام ١٩٦٧ من خـلال توزيـع الأدوار بـين حكومـة إسرائيـل وبـين السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية في إطـار مـن السـيطرة الإسرائيليـة العليـا. لكـن هـذا التحليـل يفتقـر، سـيما عنـد غـوردون ويفتاحئيـل، إلى رؤيـة اسـتمرار التوسـع الاسـتيطاني الاسـتعماري، حيـث أن إسرائيـل أوجـدت سـلطة فلسـطينية عـلى السـكان، لكنهـا أبقـت الأرض بيديهـا، بمـا يشـمل كل المنطقـة ج الممثلـة لـ ٦٤ بالمئة مـن أراضي الضفـة، والقدس الشرقيـة التـي يتـم توسـيعها باسـتمرار على حسـاب أراضي الضفـة، ذلـك لتوسـيع الاسـتيطان الاسـتعماري فـوق هـذه الأراضي. لذلـك لا يبـدو أن الأبارتهايـد قـد حـل محـل الاسـتيطان الاسـتعماري الزاحـف، بـل تكـون كممارسـات في إطـاره وبمـا يخدمـه ويعـززه.

عوضـا عمـا تقـدم، هنالـك جانـب آخـر يناقشـه علـم الاسـتيطان المقـارن، وهـو ذو علاقـة بالتحـول مـن براديغم الاسـتيطان الاسـتعماري، إلى حالـة الأبارتهايـد، يتعلـق بموضـوع الاعتمـاد عـلى الأيـدي العاملـة الفلسـطينية، وقـد ناقـش ذلـك في الحالـة الفلسـطينية الإسرائيليـة كل مـن غرشـون شـافير وأحمـد جميـل عـزم.

يتحـدث شـافير بالاسـتناد لفيلدهـاوس وفريدريكسـون عـن نمـوذج الاسـتغلال الكولونيـالي، والفـرق بينـه وبـين النمـاذج الاسـتيطانية الاسـتعمارية. في نمـوذج الاسـتغلال الكولونيـالي، تقـوم القـوة المحتلـة باسـتغلال القـوى العاملـة في الأرض المحتلـة مـن أجـل خلـق قيمـة فائضـة لصالـح دولـة المركـز المحتلـة القائمـة بالاحتـلال، ويسـتمر هـذا الاسـتغلال إلى حـين انتهـاء الحالـة الكولونياليـة التـي تتسـم عـادة بسـمة المؤقتيـة لاعتمادهـا عـلى القـوى العاملة المحليـة، ولاقتصارهـا عـلى اسـتغلال هـذه القـوى العاملـة المحليـة بـدون السـعي إلى زرع مسـتوطنين مسـتعمرين يحلـون محـل الشـعب الأصـلي، ويدّعـون أن البـلاد بلادهـم.

عـلى خـلاف نمـوذج الاسـتغلال الكولونيـالي، فـإن النمـاذج الاسـتيطانية الاسـتعمارية لا تقـوم بغالبيتهـا عـلى اسـتغلال القـوى العاملـة المحليّـة بـل عـلى اسـتبدالها، وحينمـا تتجـه للاعتمـاد عـلى القـوى العاملـة المحليـة فإنهـا تسـقط كمـا جـرى في جنـوب أفريقيـا. ففـي النمـاذج الاسـتيطانية الاسـتعمارية يتـم اسـتخدام نمـاذج بديلـة مثل نمـوذج مسـتعمرة المـزارع حيـث يجـري اسـتيراد العمـال مـن الخـارج لمنـع توظيـف العمالـة المحليـة. وتـم في نمـوذج الاسـتعمار النقـي الـذي اسـتخدمته الحركـة الصهيونيـة في بعـض مراحـل عملهـا في فلسـطين قبـل العـام ١٩٤٨ الاسـتغناء الكامـل عـن العمالـة المحليـة لصالـح الاعتمـاد عـلى العمالـة اليهوديـة البحتـة تحـت شـعار العمـل العـبري، واحتـلال الأرض واحتـلال العمـل واحتـلال البـلاد (شـافير، ٢٠٠٢). يضيـف شـافير لهـذه النمـاذج نموذجـا آخـر أسـماه "مسـتعمرة المـزارع الإثنية"،"وهـو طـراز يدمـج مـا بـين سـيطرة المسـتوطنين الأوروبيـين عـلى الأرض وتشـغيل عمـال محليـين، إنمـا مـن خـلال حفـظ الحواجـز والسـدود الإثنيـة بـين المجموعـات السـكانية. وتنمـذج عـلى هـذا الطـراز المسـتعمرة الفرنسـية في الجزائـر والمسـتعمرة الإنجليزيـة في كينيـا" (شـافير، ٢٠٠٢، ص. ١٥٠). في النموذج ذاتـه، يضـع شـافير مسـتعمرة المـزارع الإثنيـة الإسرائيليـة التـي تسـتغل العمـال الفلسـطينيين داخـل إسرائيـل، وفي المسـتعمرات القائمـة في الضفـة وداخـل فلسـطين المحتلـة

عـام ١٩٤٨، ممـا يبقـي السـدود والحواجـز الإثنيـة قائمـة، وهـو مـا يبقـي - وهـذا هـو الأمـر الأهـم - هـذا النمـوذج في إطـار براديغـم الاسـتيطان الاسـتعماري، بديـلًا عـن تحولـه إلى حالـة اسـتغلال كولونيـالي أو نيـو كولونيالي، أو اسـتعمار تقليـدي كمـا ذهـب أحمـد جميـل عـزم (عـزم، ٢٠٢٠). وفي الواقـع فـإن عـزم قـد طـرح أن النمـط الاسـتعماري التقليـدي يقـوم في حالـة فلسـطين إلى جانـب النمـط الاسـتيطاني الإحـلالي (عـزم، ٢٠٢٠، ص. ٩)، في مـا هـو في خدمتـه، عـلى غـرار مـا بـيّن غـادي الغـازي بـأن الاسـتثمار الرأسـمالي النيـو ليـبرالي - النيـو كولونيـالي في مسـتعمرات الضفـة يضـع هـذا الاسـتثمار في خدمـة توسـيع المـشروع الاسـتيطاني الاسـتعماري (الغـازي، ٢٠١٢). ويبـدو لاحقًـا عنـد عـزم وكأن النخـب الصناعيـة والتجاريـة والعسـكرية في الأراضي المحتلـة عـام ١٩٦٧ لـم تعـد تنطلـق مـن اعتبارهـا" أرضًـا توراتيـة مزعومـة، أو مشروعًـا صهيونيًـا قوميًـا، بقـدر مـا هـي سـوق ومـكان للعمـال". (عـزم، ٢٠٢٠، ص. ١٠). ويـرى عـزم أن الأسـباب الاقتصاديـة تدفـع هـذه النخـب للتحالـف والتمسـك بـالأراضي الفلسـطينية المحتلـة عـام ١٩٦٧، ورفـض التنـازل عنهـا. في الواقـع، مـرة أخـرى، فـإن الاسـتثمارات الصهيونيـة في الضفـة والقـدس تجـري ضمـن أجنـدة التوسـع الاسـتيطاني الاسـتعماري، كمـا وتقويهـا، وتعـزز القـوى الفاعلـة مـن أجـل الضـم واعتبـار الضفـة والقـدس جـزءًا مـن"أرض إسرائيل"سـواء بـين أوسـاط المسـتوطنين، أو في أوسـاط الإسرائيليـين داخـل إسرائيـل مـن منطلقـات دينيـة، أو دينيـة - قوميـة مدعـاة. ففـي إسرائيـل لا يبـدو ممكنًـا الحديـث عـن رأسـمال نيـو ليـبرالي مجـرد مـن الأيديولوجيـا ويسـتثمر انطلاقًـا مـن دوافـع اقتصاديـة بحتـة.

عـلى أن الجـدل الأكاديمـي المصاحـب لهـذا الموضـوع، لا يقـف عنـد حـدود النمـاذج الكولونياليـة والنمـاذج الاسـتيطانية الاسـتعمارية، بـل يتعداهـا للقـول إن نموذج"مسـتعمرات المـزارع الإثنيـة"، الـذي يتضمـن الاعتمـاد عـلى القـوى العاملـة المحليـة عـلى الرغـم مـن الفصـل الإثنـي، يـأذن بتحـول إسرائيـل إلى نظـام أبارتهايـد قائـم عـلى الفصـل والتمييـز، بالتـالي إلى إمكانيـة شـل الاقتصـاد الإسرائيـلي ولـو جزئيـا إذا مـا أضرب فلسـطينيو الداخـل والضفـة والقـدس عـن العمـل في قطاعـات الطـب والصيدلـة والتكنولوجيـا العاليـة والبنـاء وسـواها. بمعنـى آخـر تقـول الفكـرة إن النظـام الاسـتيطاني الاسـتعماري قـد تحـول إلى نظـام نيـو- كولونيـالي، نيـو - ليـبرالي، يعتمـد عـلى القـوى العاملـة الفلسـطينية مـن ذوي الياقـات البيضـاء والزرقـاء معًـا، ممـا أصبـح يعـزز مـن إمكانيـة هـؤلاء عـلى شـل النظـام الاقتصـادي الصهيونـي عـلى طريـق انهيـاره.

تتحـدى وقائـع اسـتمرار توسـع الاسـتيطان الاسـتعماري في الضفـة الغربيـة والقـدس الشرقيـة هـذا التحليـل، كمـا يتحـداه اسـتمرار العمالـة الفلسـطينية في المسـتعمرات الصهيونيـة في ظـل فصـل إثنـي وذلـك انطلاقًـا مـن الحاجـة المعيشـية، وأخـيرًا تتحـداه الأطروحـات الصهيونيـة الهادفـة لخلـق مناطـق صناعيـة في الضفـة مرتبطـة بزيـادة عـدد المسـتوطنين المسـتعمرين بهـا إلى مليونـين كمـشروع نـير بـاركات المعـد بالتعـاون مـع البروفسـور مايـكل بورتـر مـن جامعـة هارفـارد لإقامـة ١٣ منطقـة صناعيـة، وواحـدة أخـرى عظمـى قـرب المسـتعمرات الصهيونيـة، ومشـاريع سـياحية توراتيـة تشـغل ٢٦٨ ألـف عامـل فلسـطيني بـرأس مـال يهـودي، و١٠٠ ألـف آخريـن داخـل المسـتعمرات الإسرائيليـة في المنطقـة ج مـن الضفـة الغربيـة، بهدف توسـيع المسـتعمرات، وتطويـر مرافقهـا الاقتصاديـة ورفـع عـدد يهودهـا إلى مليوني نسـمة. (إسرائيـل هيوم، ٢٠١٩). ومشـاريع نائبـة رئيـس بلديـة القـدس فلـير حسـن ناحـوم العضـو في مجلـس الأعمـال الإسرائيـلي الإماراتـي لتشـغيل فلسـطينيي القـدس الشرقيـة في مشـاريع مشـتركة مـع الإمـارات لكـون المقدسـيين الفلسـطينيين والإماراتيـين يتحدثـون اللغـة نفسـها وهـي اللغـة العربيـة (تايمـز أوف إسرائيـل، ٢٠٢٠).

مـاذا سـيأتي بعـد توسـيع المسـتوطنات الاسـتعمارية إلى مليونـين بالاعتمـاد عـلى الأيـدي العاملـة الفلسـطينية؟ هـل سيسـتمر الاعتمـاد عليهـا بعد ذلـك أم سـيتم تنظيـف البلاد منهـا حينـذاك؟ لا نعلـم ذلـك علـم اليقـين، وربمـا يكـون هـذا السـؤال غـير ذي صلـة، إذ إن تحليـل العوامـل قد يشـير إلى أن تحقيـق مـشروع مليونـي مسـتعمر في الضفـة ليـس أمـرًا محتمًـا، وهـذا مـا سـتقوم هـذه الورقـة بالتطـرق إليه في القسـم التـالي. في مـا يتعلـق بهـذا القسـم بقـي القـول إن الامـر المؤكـد حتـى الآن هـو أن الاسـتيطان الاسـتعماري القائـم عـلى الاقتـلاع ومصـادرة الأمـلاك والبيـوت والأراضي، ومـا يتبـع ذلـك مـن عمليـات إحـلال، لا يـزال يجـري عـلى قـدم وسـاق وبـدون عقبـات جديـة أمامـه، ترافقـه مظاهـر وممارسـات أبارتهايـد واحتـلال عسـكري يخـدم توسـع المـشروع الاسـتيطاني الاسـتعماري، ولـم يتحـول الوضـع إلى حالـة أبارتهايـد منفـردة بعـد، ولا يعـرف مـا إذا مـا كان سيشـهد هكـذا حالـة منفـردة.

## دور العوامل الداخلية والفلسطينية والدولية في توسع وانكفاء المشروع الاستيطاني الاستعماري.

يكتفي التحليل البنيوي للاستيطان الاستعماري بدراسة ميكانيزمات عمل النظام الاستيطاني الاستعماري، ولا يعير اهتمامًا كافيًا لتحليل الدور الذي تلعبه مقاومة الشعب الأصلاني في تقويض هذا النظام أو تحويله من حالة إلى أخرى (سالم، تموز، ٢٠٢٠). كما لا يقوم هذا التحليل بدراسة العوامل الإقليمية الدولية لا من وجهة نظر العلاقات الدولية (International Relations)، أو العلاقات عبر الدولانية (Transnational Relations)، حيث تعالج الأولى تعالج أدوار الدول وسياساتها ومواقفها، في ما تتعلق الثانية تتعلق الشعوب وفاعليها غير الدولانيين (Non- State Actors)، من منظمات مجتمع مدني وأحزاب وحركات دعم وتضامن شعبية، وتضاف الأمم المتحدة إلى عداد الفاعلين غير الدولانيين كونها ليست دولة.

لا يمكن بدون تحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على المشروع الاستيطاني الاستعماري، وتمفصلها معًا (حيث أن العوامل التي تظهر خارجية تكون أحيانًا عوامل فاعلة داخليًا) التكهن بتحولات النظام الاستيطاني الاستعماري في فلسطين. وبالبدء من العوامل الداخلية في إسرائيل يجد المرء بعدها الداخلي، كما يجد تمفصلاتها مع عوامل «خارجية» لكنها تفعل داخليًا بقوة، مثل كفاح الشعب الفلسطيني، وسياسات إسرائيل الإقليمية، وسياسات الولايات المتحدة بشأنها.

تلعب القوى المتصارعة داخل إسرائيل دورها في تحديد مصير المشروع الاستيطاني الاستعماري ومستقبله في فلسطين من خلال التحولات التي تجري على أطرافها. والاتجاه العام منذ صعود الليكود إلى الحكم في إسرائيل منذ العام ١٩٧٧ لأول مرة هو نحو اعتبار الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ جزءا لا يتجزأ من أرض إسرائيل. جاء صعود الليكود في حينه على خلفية ظهور المشروع الاستيطاني الاستعماري وتنفيذه من قبل حكومات حزب العمل السابقة بعد حرب عام ١٩٦٧، حيث كان ذلك الحزب يطمح إلى توسيع إسرائيل في مناطق محددة من الضفة وترك الباقي للتفاوض عليه مع الأردن للوصول إلى ما أسماه شمعون بيريس في حينه بـ "صيغة الحل الوسط الإقليمي". أما بالنسبة لغزة فقد كان طرح حزب العمل يقضي بضمها إلى إسرائيل بعد توطين لاجئيها ونقل جزء منهم إلى الضفة كما طرح مشروع يغئال ألون لعام ١٩٦٧ (هاندل، ٢٠١٢، ص. ٧٢١- ٧٢٢).

شهدت إسرائيل منذ صعود الليكود حالة تآكل متدرج للاتجاه الداعي لحل وسط إقليمي، حيث فشل هذا الاتجاه مرة بعد مرة أيضًا في التوصل إلى حلّ وسط إقليمي لا مع الأردن حتى الثمانينيات من القرن الماضي ولا مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ تسعينيات القرن الماضي، وفك الليكود ارتباطه بالحل الوسط الإقليمي مبكرًا حيث كانت عملية إعادة تموضع الجيش الإسرائيلي خارج قسم من الخليل عام ١٩٩٧، هي أول وآخر قرار إعادة تموضع (وليس انسحابا)، يتخذها نتنياهو، ورفض الانسحاب من أي جزء من الأراضي الفلسطينية بعد ذلك، مما ساهم في بلورة ثلاثة اتجاهات طاغية في إسرائيل بشأن مستقبل الاستيطان الاستعماري في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، سيما الضفة الغربية: الاتجاه الأول يرفض التنازل عنها والانسحاب منها لأسباب أمنية وقومية معًا (الليكود)، مع إبقاء الوضع القائم لفلسطينييها كمقيمين وبدون تجنيس بالجنسية الإسرائيلية. ويريد الاتجاه الثاني الإسراع في ضم الضفة مرة واحدة إلى إسرائيل، ويصطف هنا حزب مثل عوتسما يهوديت، والبيت اليهودي، وتكوما - الذي تأسس عام ١٩٩٨ ورئسه بتسلئيل سموتريتش منذ العام ٢٠١٩ ثم استمر بعد ذلك بأسماء وتحالفات مختلفة -وعوضًا عن الضم تطالب هذه الأحزاب بطرد الفلسطينيين من بلادهم. أما الاتجاه الثالث فيدعو للضم المتدرج للضفة إلى إسرائيل، مع فرض الجنسية الإسرائيلية على فلسطينييها، ويتبنى هذا الموقف رئيس دولة إسرائيل المنتهية ولايته رؤوفين ريفلين، وحزب يمينا برئاسة نفتالي بينيت. وإلى جانب هذه الاتجاهات الثلاثة يدعو حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان إلى نقل منطقة المثلث مع سكانها الفلسطينيين إلى المناطق الفلسطينية، لكن بدون أكثر من ٧٠ بالمئة من أراضيها المصادرةً التي ستبقى جزءًا من إسرائيل. ويرافق ذلك سحب الجنسية الإسرائيلية من سكانها.

تتوافق الاتجاهات الثلاثة أعلاه على توسيع الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية والقدس الشرقية، لكنها تختلف في موضوع مصير الفلسطينيين، فبعضها يطرح تجنيسهم (وهم أقلية حتى الآن)، وبعضها (وهم أقلية أيضًا) يطرح من الجهة الأخرى طردهم، أما الليكود فيطرح إبقاء وضعهم على حاله، وهو وضع مقيمين غير محددي الجنسية في إطار أرض إسرائيل ويتمتعون

فيها بما لا يتجاوز الحقوق الفردية، حالهم في ذلك كحال كل الفلسطينيين في كل "أرض إسرائيل"، كما نص عليه قانون القومية لعام ٢٠١٨. يعني ذلك من جهة مقابلة أن هذه الاتجاهات وضعت كل الفلسطينيين في أرض فلسطين التاريخية بأسرها ضمن صنف واحد له حقوق فردية وحسب. وبالنسبة للواء غزة الذي صودرت ٩٧ بالمئة من أراضيه عام ١٩٤٨ وأصبحت جزءًا من إسرائيل، تتفق الأطراف الثلاثة على إبقاء القطاع الذي بقي منه معسكرًا للاجئين الذين طردتهم إسرائيل عام ١٩٤٨، ليمثلوا بعد ذلك نحو ٨٥ بالمئة من سكان قطاع غزة الصغير المثل لشريط ساحلي لا تزيد مساحته عن ٣٦٠ كم مربع، في ما يحتوي على مليوني شخص مسجونين من قبل إسرائيل داخله في ظروف أسوأ من تلك التي فرضتها الولايات المتحدة على محميات الهنود الحمر في أميركا، فهنا لا يدخل ولا يخرج أي شيء من قطاع غزة المحاصر بدون إذن إسرائيل. تعيش غزة بهذه الطريقة حالة إرجاء للطرد والتهجير إلى أن يحين الوقت المناسب لذلك.

ليس صدفة في المقابل أن الموقف المطالب بشكل سافر بطرد الفلسطينيين من بلادهم هو موقف أقلية في إسرائيل حتى الآن، فهنا تدخل عوامل المقاومة الفلسطينية المتوقعة للطرد التي ستكون هذه المرة من قبل كل الشعب الفلسطيني. كما أن هنالك الرفض العربي والدولي القائم لذلك حتى الآن. لهذا يجد المرء أن الليكود لا يتبنى هذا الطرح علنًا، وإنما يناور حوله على غرار دعوة نتنياهو أثناء زيارة لأوكرانيا في آب ٢٠١٩ إلى إيجاد دولة أو دول مستعدة لاستقبال فلسطيني قطاع غزة إذا هاجروا إليها (نتنياهو، ٢٠٢٩). من جهة أخرى، تستعيض الحكومات الإسرائيلية عن طرح الطرد بشكل مباشر من خلال القيام بممارسات قمعية تجعل حياة الفلسطينيين لا تطاق مما يجعلهم يهاجرون بأنفسهم، كما فعل آلاف من أبناء غزة الذين رحلوا إلى تركيا بسبب تحويل القطاع إلى سجن كبير.

مقابل اتجاه الطرد الذي صار يتم بوصفه طردًا داخليًا أكثر مما هو طرد نحو الخارج، لا يبدو أن إسرائيل متجهة نحو تجنيس الفلسطينيين في الضفة، فلماذا يتم تجنيسهم بينما الاتجاه هو نحو تقليص حقوقهم كما جاء به قانون القومية؟ على العكس من ذلك، يتقوى اتجاه الطرد من جديد إذا ما نشبت حرب إقليمية تتيح إمكانية القيام بذلك.

على الصعيد الإقليمي العربي، كانت المعادلة منذ فجر الكفاح الفلسطيني المعاصر ضد الصهيونية بالإجمال هي: تواطؤ عربي رسمي مع إسرائيل (وسابقًا مع الحركة الصهيونية)، مقابل تفاعل شعبي عربي واسع معها. شمل التواطؤ العربي مع إسرائيل على سبيل المثال لا الحصر إيقاف ثورة ١٩٣٦ في فلسطين بطلب عربي، وعدم تزويد الجامعة العربية لعبد القادر الحسيني بالأسلحة التي طلبها لمواصلة القتال عام ١٩٤٨، ووقوف غالبية الأنظمة العربية ضد كفاح منظمة التحرير الفلسطينية وتآمرها على المنظمة وافتعال الانقسامات داخلها، وأخيرًا ضد حماس بذريعة أنها فرع لحركة الإخوان المسلمين المتناقضة مع الأنظمة العربية. أما على صعيد الشعوب العربية فكفاحها معروف عبر تطوع مجاهدين عرب في فلسطين منذ عهد الانتداب وحتى أيامنا هذه.

حتى الآن، كان التوازن عربيًا هو لصالح الأنظمة العربية على حساب كفاح شعوبها، لكن يبدو أن هنالك ما هو جديد قد حصل في إطار تضامن الشعوب العربية مع هبة القدس (نيسان - أيار ٢٠٢١)، وما تلاها ورافقها من حرب إسرائيلية على غزة استمرت أحد عشر يومًا من العاشر من أيار ٢٠٢١، إلى الحادي والعشرين منه. هنا تكررت المسيرات العربية نحو الحدود مع إسرائيل وفلسطين لعام ٢٠١١ مرة أخرى من لبنان والأردن (وسورية شاركت أيضًا عام ٢٠١١)، لكن الجديد هو كثافة المشاركين الأكبر هذه المرة ومدى الجرأة التي تمتعوا بها، وإقبال العراقيين على محاولة التوجه إلى الحدود الأردنية مع فلسطين، ومسيرة العشائر الأردنية نحو عمان مطالبة بطرد السفير الإسرائيلي وإلغاء اتفاقية وادي عربة، هذا ناهيك عن التظاهرة الواسعة التي شهدتها حدود سيناء مع إسرائيل، والتضامن الواسع في اليمن والكويت والمغرب والجزائر وغيرها من الدول العربية. شذ عن ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة. فلربما تؤذن هذه التطورات الجديدة بتغيرات في المنطقة تقلب المعادلة مع المشروع الاستيطاني الاستعماري في إسرائيل، حيث ترافق مع هذا التحول في التوازن بين الأنظمة العربية وشعوبها تغيرات أخرى في العالم بين الأنظمة وشعوبها، حيث شهدت المدن الأميركية والأوروبية أكبر مظاهرات في تاريخها لنصرة القضية الفلسطينية، وتزايدت المطالبات داخل الحزب الديمقراطي الأميركي بمحاسبة إسرائيل، وخرج المذيع التلفزيوني الباكستاني زاهد حميد داعيًا

الطيران الباكستاني والتركي للعمل معًا من أجل فرض حظر جوي يمنع الطلعات الجوية الإسرائيلية في سماء غزة، وهي دعوة تسمع للمرة الأولى. ترافق ذلك مع إطلاق صواريخ على إسرائيل من لبنان وسورية، وقيام المقاومة في غزة بتركيز قصفها على عسقلان وأسدود مما وجه رسالة للإمارات العربية المتحدة لإعادة النظر في مشروعها لنقل نفطها إلى أوروبا عبر ميناء أسدود بعد وصوله في سفن ضخمة إلى إيلات، ونقله من الأخيرة إلى أسدود بالقطارات ومنها إلى أوروبا. كان ذلك المشروع سيقلص من أهمية قناة السويس كممر مائي للتجارة العالمية، وبالتالي فإن ما جرى من قصف لأسدود هو رسالة أيضًا لمصر بأن قناة السويس قد تم حفظها. تضمنت الهبة رسالة للأردن أيضًا مفادها أن وقف اقتحامات المستوطنين للمسجد الاقصى أمر ممكن من خلال الكفاح الشعبي والتواجد الدائم في الحرم.

خلقت هبة القدس، والحرب على غزة إذن تداعيات جديدة عربية وعالمية، ربما سيكون للنظام الاستيطاني الاستعماري أن يبدأ بوضعها في الحسبان كما تفعل مراكز الأبحاث وصنع السياسات في إسرائيل، مثل المعهد إسرائيل للأمن القومي وغيره. فهل يؤذن ذلك كله بانحسار المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين؟

## مشروع إسرائيل بين الزوال وبين الاستكمال

يفيد العرض السابق أن إسرائيل لا تزال مشروعًا لم يثبت وجوده بعد سواء داخل حدودها لعام ١٩٤٨، أو داخل الحدود التي تطمح لترسيمها، وكذلك مع المحيط العربي والإقليمي. ففي داخل إسرائيل لا تزال الدولة في حالة حرب مع ‹مواطنيها›، العرب، لذلك لا تزال تمارس ضدهم ما لم تقم به كاملًا خلال نكبة عام ١٩٤٨. حيث لا تزال شركة عميدار تقوم بعرض البيوت الفلسطينية في يافا وعكا للبيع، ويتم إنشاء نويات توراتية في اللد لاستكمال تهويدها، ويجري حصر فلسطينيي النقب في مراكز تجميع، وهدم قراهم التي لا تعترف بها الدولة عشرات المرات. ينطبق الأمر ذاته على حرب إسرائيل المستمرة على الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة. حيث لم تحقق إسرائيل حتى الآن النصر التام في حرب صناعة وجودها، فهذه الحرب مستمرة طالما أن الشعب الفلسطيني في المقابل لم ينهزم.

تخلق هذه الحالة من حرب صناعة الوجود المستمرة شروخًا في ثقة المجتمع الصهيوني بنفسه، واضطرابًا في ثقته بإمكانية تحول إسرائيل إلى دولة طبيعية بدون أن ‹تعيش أبدًا على السيف›. وقد عبر عن ذلك بنيامين نتنياهو نفسه مرة متخوفًا أن تلاقي إسرائيل مصير مملكة الحشمونائيم القديمة نفسه، التي انتهت بالزوال بعد ٨٠ عاما على نشوئها نتيجة لتناقضاتها الداخلية (عرب ٤٨، ٢٠١٧). كما تعزز هذه الحالة من عدم ثقة يهود العالم بأن إسرائيل هي الملاذ الآمن لليهود كما حاولت وتحاول أن تصور نفسها.

يمكن التفكير بعوامل تعزز استمرارية المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، وأخرى تعزز انحساره المحتمل. على صعيد استمراريته وتواصله، هنالك استمرار توسع الاستيطان الاستعماري في الضفة والقدس بدون عوائق جدية، واستمرار انتشار فكرة ‹الانتصار التام على الفلسطينيين" التي طرحها دانييل بايبس عام ٢٠١٦ داخل أوساط واسعة من اليمين الصهيوني الذي يسعى أيضًا إلى تطبيق مشاريع اقتصادية كبرى في غزة والضفة والجليل والنقب لـ "شراء" صمت الفلسطينيين وتطويعهم للقبول بنظام السيطرة الإسرائيلي، وقوة الجيش التقنية التي تمنحه قدرة تدميرية هائلة. يعزز ذلك كله: ضعف السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم قدرتها على التصدي لتوسع المشروع الصهيوني، وسجن فلسطينيي غزة داخل معزل تتحكم إسرائيل بكل ما يدخل إليه ويخرج منه، والتطبيع العربي، والدعم الأميركي والأوروبي لبقاء إسرائيل ولأمنها. كذلك الدعم الافنجليكاني المتصاعد لها في أميركا وأوروبا وأميركا اللاتينية.

أما على صعيد عناصر القطع التي تهدده فتشمل تردد الجيش في خوض حرب برية نظرًا لعدم قدرة المجتمع الإسرائيلي على تحمل سقوط قتلى، والانقسامات السياسية الداخلية لأسباب أيديولوجية وشخصية، والخوف من الآثار التدميرية التي ستترتب عن حرب متعددة الجبهات، والخشية من التغيرات في المواقف الشعبية العربية والدولية وآثارها السياسية ومن المحاكم الدولية ووثائق منظمات حقوق الإنسان العالمية التي تتهم إسرائيل بممارسة الأبارتهايد مثل تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠٢١ وحملات المقاطعة والعقوبات وسحب الاستثمارات. يضاف لذلك إسرائيليًا انكفاء القدرة على تحويل الضم الزاحف إلى ضم قانوني وفق القوانين الإسرائيلية لكي لا يتناقض ذلك مع اتفاقيات إسرائيل مع الدول العربية التي طبعت معها، وتراجع

علاقة إسرائيل مع يهود العالم سيما يهود الولايات المتحدة الأميركية، وإمكانية حدوث تغير في الموقف الأميركي من إسرائيل سيكون حاسمًا بالنسبة لإسرائيل وصناعة وجودها إن حصل. قبل ذلك كلّه ما حدث من وحدة متزايدة للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده مما ينذر بالعودة إلى ملف عام ١٩٤٨ وكل ما يترتب عليه من المطالبة بالعدالة والحقوق في كل فلسطين، بدلًا من البدء بملف ١٩٦٧ الذي أسس لاتفاقيات أوسلو.

يترتب عن هذه العناصر بتفاعلها مع العوامل الداخلية الإسرائيلية والفلسطينية والإقليمية والدولية احتمالات عدّة، أحدها هو احتمال تفككها من الداخل بسبب تناقضاتها الداخلية كما جرى مع مملكة الحشمونائيم، هذا الاحتمال مرتبط بعناصر شتى من الضغط الفلسطيني والعربي والدولي على إسرائيل، وسحب الدعم السياسي والأمني الأميركي لها. الاحتمال الثاني وهو أيضًا مرهون بالضغوطات الفلسطينية والعربية والدولية وهو أن ينكسر المشروع الاستيطاني الاستعماري، ويتحول إلى مشروع أبارتهايد يقبل الفلسطينيين في إطاره ولكنه يميز ضدهم في مختلف أنواع الحقوق. والاحتمال الثالث هو أن تكسب إسرائيل في معركة المراوغة الجارية، بما يمكنها من انتهاز فرصة أي حرب إقليمية قادمة من أجل تحقيق مشروعها للانتصار التام على الفلسطينيين مستفيدة ربما من فرصة محتملة لعودة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية لاحقًا من الرئيس الديمقراطي جو بايدن إلى ترامب أو من يشابه ترامب من الحزب الجمهوري مجددًا في الولايات المتحدة.

في النهاية، فإن أي من الاحتمالات خاضع للكفاح الفلسطيني، وقدرته على التصاعد وتحقيق الالتفاف حوله من دول العالم وشعوبه.

## استنتاجات وخاتمة

لا يزال المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين يكابد الأسئلة التي رافقته منذ نشأته، وهي الأسئلة المتعلقة بكيفية اكتماله، وضمن أي حدود، حيث تتجاذبه اتجاهات شتى بهذا الخصوص، كما أن العوامل الفلسطينية والعربية والدولية لها قول بهذا الشأن كما تبين. في كل الأحوال يمكن القول ببعض اليقين إن حدود هذا المشروع لم تعد كما طرحت في مشروع المنظمة الصهيونية العالمية لمؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩، فقد خرجت الأردن وسيناء وجنوب لبنان من "أرض إسرائيل"، ولا يبدو أنها ستعود إليها، ويبقى السؤال بعد ذلك متعلقًا بفلسطين والجولان. فهل ينكفئ المشروع الصهيوني في كليهما أو إحداهما؟ وهل سيتخذ الانكفاء في حالة فلسطين شكل تقاسم البلاد بين دولتين، وهو احتمال تراجعت احتمالاته إلى حد كبير؟ أم أنه سيتخذ شكل تحول إسرائيل من نظام استيطان استعماري يشمل حالة أبارتهايد، إلى حالة أبارتهايد واحدة من النهر إلى البحر تعتمد بشكل كبير على الأيدي العاملة الفلسطينية وتوقف الطرد إلى الخارج في ما تستمر في أعمال الطرد وتهجير السكان داخليًا ؟ وهل ستؤذن بانبثاق كفاح يؤدي إلى تحويل حالة الأبارتهايد إلى حالة مساواة في المواطنة كما جرى في جنوب أفريقيا، ذلك على الرغم من الثغرات التي لا تزال تكتنف النظام في جنوب أفريقيا حتى اليوم حيث تم ازالة نظام الأبارتهايد سياسيًا، وتحققت المساواة السياسية، لكن لا يزال البيض يسيطرون حتى اليوم على الاقتصاد، ولم يعيدوا قسمًا كبيرًا من الأراضي التي صودرت قبل تحول العام ١٩٩٤ إلى شعب الأفارقة الأصليين.

تحدد تفاعلات الشعب الفلسطيني ومساندیه عربيًا وعالميًا اتجاهات المشروع الصهيوني واحتمالات تطوره المستقبلية سيما إذا ما احسنت خططها وتوحد الشعب الفلسطيني خلف هذه الخطط وجذب دعم العرب والعالم لكفاحه. وللعمل الفلسطيني والعربي داخل الولايات المتحدة الأميركية دور حاسم في ذلك، فهذه الدولة التي باتت منقسمة شعبيًا بشأن إسرائيل، هي التي لا تزال تدعم إسرائيل في المحافل الدولية وتسندها أمنيًا، على الرغم من ادعاء نتنياهو بأن حكوماته تمكنت من جعل إسرائيل تصبح قوة عظمى قادرة على التنازل عن الدعم الأميركي، فبدون دعم أميركا ستدان إسرائيل يوميًا في مجلس الأمن والمحافل الدولية وستفرض عليها عقوبات متنوعة.

يقتضي السياق أعلاه تعديلًا في الطريقة المنهجية لدراسة المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين، فهذا المشروع يحلل في ديناميكيته وليس كحالة ساكنة، وفي انكفاءاته المترافقة مع توسعه وبالعكس، ومع تعدد أشكال السيطرة التي يستخدمها تحت مظلة مشروعه الأساس: المشروع الاستيطاني الاستعماري. واخيرًا في تفاعلاته مع كفاح الشعب الأصلي، ومع حلفائه ومناوئيه عربيًا وعالميًا وعلى المستويين الرسمي والشعبي.

## المراجع العربية


- أزولاي، أريئيلا، أوفير، عدي. **نظام ليس واحدًا: الاحتلال بين البحر والنهر**. رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨.
- الغازي، غادي،"شركة ماتركس في بلعين: الرأسمالية الاستيطانية في الأراضي المحتلة". في ساري حنفي وآخرين، **سياسة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي المحتلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص. ٦١٩- ٦٤٠.
- بشارة، عزمي، **صفقة ترامب** - نتنياهو: الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة على سؤال ما العمل؟ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠.
- جريس، صبري، **تاريخ الصهيونية**: ١٨٦٢- ١٩٤٨ (الجزء الاول: ط٢). رام الله: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٥.
- جوردون، نيف،"من الاستعمار الاستيطاني إلى الفصل: استكشاف بنية الاحتلال الإسرائيلي"، في ساري حنفي وآخرين. **سياسة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص. ٢٨٣- ٣٢٢.
- حماد، مجدي، **إزالة إسرائيل**. بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، ٢٠١٧.
- دريدا، جاك، رودينيسكو، اليزابيث، **ماذا عن غد؟** دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، ٢٠٠٨.
- زريق، رائف، دكور، عازر،"حول التشابه والاختلاف: عن فلسطين / إسرائيل راهنًا والأبارتهايد في جنوب أفريقيا سابقا"، في هنيدة غانم وعازر دكور(محرران). **إسرائيل و الأبارتهايد**. رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٨، ص ٦٣- ١١٤.
- سالم، وليد (أ)، "اعادة النظر في الحاضر الاستعماري: استمرار المشروع الاستيطاني الاستعماري من خلال الدولة الاستيطانية الاستعمارية: حالة إسرائيل"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، عدد ٧٩ (خريف،٢٠٢٠)، ص. ٦٣- ٧٤.
- سالم، وليد (ب)،"الطرد أم الأبارتهايد؟: العوامل الدافعة والعوامل الكابحة"**مجلة المقدسية**، العدد الثامن، (خريف،٢٠٢٠)، ص.٩- ١٥.
- سالم، وليد (ج)،"اتجاهات وفجوات في المقاربة الاستيطانية الاستعمارية وفلسطين". موقع عرب ٤٨، تموز ٢٠٢٠. https://www.arab48.com
- سخنيني، عصام، **الجريمة المقدسة: الإبادة الجماعية من أيديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني**". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.
- شافير، غرشون، "الأرض والعمل والسكان في المستوطنات الصهيونية". في أنطون شلحت (محرر)، ذاكرة، دولة وهوية. رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٢، ص. ١٤٣- ١٧٥.
- عرب ٤٨، "نتنياهو قلق من إمكانية زوال إسرائيل أسوة بمملكة الحشمونائيم". موقع عرب ٤٨، ٢٠١٧/١٠/١٠ https://www.arab48.com
- عزم، أحمد جميل، "الانفكاك وكورونا.. ونهج تنموي جديد". **مجلة شؤون فلسطينية**، العددان ٢٧٨- ٢٧٩. (شتاء ٢٠١٩- ربيع ٢٠٢٠). ص.٨- ٢٠.
- غانم، هنيدة، "التأطير المركب لنظام هجين - جدلية الاستعمار والاستيطان والاحتلال العسكري والأبارتهايد في فلسطين"، في هنيدة غانم، وعازر دكور (محرران). **إسرائيل والأبارتهايد**. رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٨، ص. ١٧-٦٣.
- كيال، مجد، "انالوجيا الأبارتهايد: الراديكالية الممكنة". في هنيدة غانم، وعازر دكور (محرران). إسرائيل والأبارتهايد. رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٨. ص. ٣٢٩- ٣٥٢.
- المسيري، عبد الوهاب، **الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،١٩٩٠.
- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة)."الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري". www.ohchr.org
- مواسي، حسين."الجليل ومخططات التحول الديمغرافي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩٩، (٢٠١٤)، ص. ١٥٠- ١٥٦.
- نتنياهو، بنيامين، **مكان تحت الشمس**. عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٥.

- هانـدل، آرييل،"تأريـخ زمنـي للاحتـلال". في سـاري حنفـي وآخريـن، **سياسـة الإقصـاء الشـامل: تشريـح الحكـم الإسرائيـلي في الإراضي المحتلـة**. بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ٢٠١٢، ص. ٧١٧- ٧٨٥.

## المراجع الانجليزية

- B'tselem."A Regime of Jewish Supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: It is Apartheid". B›tselem, 12/1/2021.
- https://www.btselem.org/publications/fulltext/202101_this_is_apartheid
- Ben Dor, Oren,"Apartheid and the Question of Origin". In Ilan Pappe, *Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid*. London: Zed Books, 2015.
- Eisenstadt. S.N, *Israeli Society*. New York: Basic Books Inc, 1967.
- Human Rights Watch,"A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution". 2021.
- https://www.hrw.org/report/2021/04/27/threshold-crossed/israeli-authorities-and-crimes-apartheid-and-persecution
- Israel Hayom,"Former Jerusalem Mayor Proposes a Plan to Complement US 'Deal of the Century", 24/6 / 2019. https://www.israelhayom.com/2019/06/24/former-jerusalem-mayor-proposes-plan-to-complement-us-deal-of-the-century/
- Netanyahu comments during his visit to Ukraine about Transferring the Gazans. Retrieved from www.haaretz.com, 20/8/2019.
- Ophir, Adi."Ruling by the Suspension", (presented at Comparative Occupations: Chechnya, Iraq, Palestine, Governing Zones of Emergency. The Kennedy School of Government - Harvard University, 25-26 February- 2006)
- Times of Israel,"Why Israeli Firms are licking their Lips Over UAE Trade?".10/9/2020.
- Wolfe, Patrick."Settler Colonialism and the Elimination of the Native", *Journal of Genocide Research* 8, no.4 (2006), pp. 387-409.
- Yiftachel, Oren,"Between Colonization and Creeping Apartheid in Israel - Palestine". In Jenah , Na'eem, *Pretending Democracy , and Israel as an Ethnocracy*. South Africa: The Afro- Middle East Center, 2012.